

متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية

"Requirements for applying electronic governance to Achieve institutional excellence in Non-governmental organizations" (NGOs)

٢٠٢١/١٠/٢٢	تاريخ التسلیم
٢٠٢١/١٠/٣٠	تاريخ الفحص
٢٠٢١/١١/٩	تاريخ القبول

إعداد

عمر أبو الفضل أبو الفضل عطيه الله

معيد بقسم تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسipوط

متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية

اعداد وتنفيذ

عمر أبو الفضل أبو الفضل عطيه الله

معيد بقسم تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسيوط

ملخص البحث:

تعد الحكومة الالكترونية ظاهرة ذات أهمية وطنية ودولية تخص كافة المنظمات باختلاف انواعها خاصة المنظمات الاهلية، ووضعها حيز التنفيذ يحسن من الاداء الاداري بتلك المنظمات، ويدعم لها ميزة تنافسية بين المنظمات بما يحقق لها الجودة والتميز.

وباعتبار ان الجمعيات الاهلية أحد أجهزة طريقة تنظيم المجتمع وجب على المنظمين الاجتماعيين للطريقة محاولة الاستجابة للتغيرات والاسهامات الايجابية من العلوم والمهن والمجتمعات، ومحاولات توظيفها بما يخدم تحقيق اهداف الطريقة المادية والمعنوية، ويعود التحول العالمي لمفهوم الحكومة الالكترونية أحد التوجهات الحديثة التي استفادت منها العديد من العلوم والمهن لتحقيق التطور والتميز المؤسسي على مستويات مختلفة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استهدفت تحديد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية، وتحديد المعوقات التي تواجه الحكومة الالكترونية ومقترنات تطبيقها، ثم التوصل لتصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، التميز المؤسسي، الجمعيات الاهلية.

"Requirements for applying electronic governance to Achieve institutional excellence in Non-governmental organizations" (NGOs)

Abstract

E-governance is a phenomenon of national and international importance for all organizations of all kinds, especially Non - governmental organizations, and putting it into practice improves the administrative performance of those organizations, and supports them with a competitive advantage among organizations to achieve Quality and Excellence.

Considering that Non - governmental organizations are one of the devices of the method of community organization, the social organizers of the method must try to respond to developments and positive contributions from science, professions and societies, and try to employ them in a way that serves to achieve the goals of the material and moral method, and the global transformation of the concept of electronic governance is one of the modern trends from which many sciences and professions have benefited To achieve development and institutional excellence at different levels, This study is one of the descriptive studies that aimed to determine the requirements for applying e-governance to achieve institutional excellence in Non-governmental organizations, and to identify the obstacles facing e-governance and proposals for its application, and then to reach a proposed vision from the perspective of community organization for applying e-governance to achieve institutional excellence in Non - governmental organizations.

Key words :electronic governance, institutional excellence, Non-governmental organizations

مختلف المؤسسات، وتعدد المداخل الإدارية التي يمكن الاستفادة منها في تحسين إنتاجية المؤسسات، والوصول إلى التميز في الأداء، ولعل التميز المؤسسي من المداخل التي تسهم في تحقيق النجاح التنظيمي والفاعلية التنظيمية وتلبية احتياجات المستفيدين والتخلص من الممارسات الإدارية التقليدية. (المليجي، ٢٠١٢ ، صفة ٣٤٤)

وتبيّن لنا دراسة لنا ذلك (Vijaya & Iiju, 2018) أن التمييز المؤسسي أصبح مقياس مهم في التوسيع في الاعمال ودخول الأسواق و المنافسة في ساحة الاعمال الدولية. ويطلب دعم مستمر للموارد البشرية، وتهيئة بيئة الاعمال للأداء المتميز اللازم، والذي يظهر في تميز الخدمات ومخرجات المؤسسة، وتطوير حلول غير تقليدية للتهديات المختلفة.

حيث يعبر التمييز المؤسسي عن استغلال الجمعيات الأهلية لفرص المتاحة في إطار التخطيط الفعال والالتزام لإدراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف، وكفاية المصادر والحرص على الأداء. (zairi, 2005, p. 105).

وهذا ما توصلت إليه دراسة (Samson & Challis, 2002) حيث توصلت إلى أن النظام الشامل للتميز المؤسسي هو استراتيجية متكاملة للتحسين والتطوير والتحديث، وهو خطط واضحة للأداء و طريقة وأسلوب العمل داخل المنظمة.

لذا فوجود خطة استراتيجية تمكن المسؤولين من معرفة الإمكانيات والموارد المتاحة المختلفة التي يمكن أن توفر للجمعيات عبر الخطط والبرامج المختلفة، والتخصيص الفعال لهذه الإمكانيات والموارد، وتوجيه تكامل البرامج والأنشطة، بالإضافة إلى توقع أي تغيرات جوهرية، ووضع الاستراتيجيات المواجهة تلك المتغيرات. Olsen, 2007, p. 235

ويمكن تحقيق ذلك من خلال السعي لتحقيق الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات في إنشاء نظام معلومات متكامل يتولى تجميع البيانات

أولاً: مدخل لشكلة الدراسة:

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الامكانيات المتعددة الجوانب، وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك لمسايره الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم. (الزهراني, ٢٠١٦)

ومن هنا احتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها على السواء، كما حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مختلف المجالات اعتبارها الوسيلة المثلث لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات ومستوى معيشة أفضل للأفراد، وخاصة بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية. (ناجي, ٢٠٠٧ ، ص ٥)

وباعتبار مجتمعنا الراهن هو مجتمع المنظمات التي تطورت وانتشرت تدريجياً وأصبحت اليوم تغطي أغلب مناحي النشاط الحيوية في المجتمع الإنساني المعاصر، حيث أدرك الإنسان منذ القدم أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لا يمكن أن تتحقق بالجهد الفردي والطاقة الفردية وحدها، ولذلك ظهرت المنظمات في حياة الإنسان. (بدوي, ٢٠٠٢, ص ٧)

وبرزت في السنوات الأخيرة الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني والتي تشكل القطاع الأكبر منه وكفاعل رئيسي في التنمية وبرغم وجود الجمعيات الأهلية منذ بداية القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية في واقع الجمعيات الأهلية، حيث سعت كافة المنظمات الأهلية إلى تحسين من ادائها الإداري وتحقيق ميزة تنافسية لها. (علي, ٢٠٠٥, ص ١٣)

ولقد تزايدت الحاجة إلى التوجه نحو تطبيق التميز المؤسسي لمواجهة التهديات العديدة وما نتج عنها من تغيرات أساليب العمل، والتحول النوعي الواضح في تركيبة الموارد البشرية العاملة في

الجاد لتدعم منظمات المجتمع المدني والتي تعد الجمعيات الأهلية أحد أهم تلك المنظمات، وتقديم الخبرات والتمنازج لمساعدة القائمين على هذه الجمعيات في تحقيق أهدافها لتوفير وشباع احتياجات المستفيدين في إطار مؤسسي متميز بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات.

لذلك نجد أن طريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية تهدف بصفة عامة إلى إحداث التغييرات الاجتماعية المقصودة في البشر والبيئة التي يعيشون فيها، أي الإسهام في إحداث التغيير المقصود لصالح أهالي المجتمع وتحسين مستواهم الاجتماعي.
(حسانين، ١٩٨٥، ٣٥٠).

ثانياً: الموجهات النظرية للدراسة:

أولاً: نظرية المنظمات:

١- مفهوم المنظمة: تعرف المنظمة من منظور اجتماعي بانها وحدة اجتماعية هادفة تسعى الى تحقيق أغراض المجتمع بكفاءة وفاعلية وتحقيق السعادة للأعضاء العاملين بها
Scott, 1992, (والاهتمام والغاية بالمجتمع).

(P23)

٢- أهمية نظرية المنظمات:

تكمّن أهميتها في أهمية المنظمات ولما لها من تأثير الكبير على حياتنا، وكذلك لأنها تقود إلى الطرق الأكثر فاعلية في اشباع احتياجات المجتمع، ولأن نصف سكان المجتمع أو أكثر يعملون في المنظمات على الأقل ٨ ساعات يومياً.
(أبو النصر، ٢٠٠٧، ص ٥٢)

٣- اوجه الاستفادة من النظرية:

يرى الباحث انه يمكن الاستفادة من مكونات النظرية في ربط المنظمات الاهلية بعضها البعض واعادة بناء قدراتها، من خلال تبني اساليب واستراتيجيات حديثة في تحقيق الشفافية الالكترونية والمساءلة ومكافحة الفساد والتعامل مع البيئة الخارجية من خلال تبني

وتنظيمها ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة للاستفادة منها خاصة مع تزايد احتياجات العملاء وتعدد المشكلات وتنوعها.(الرافعي، ٢٠٠٩)
حيث تشير الحكومة الالكترونية الى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكومة الجيدة بأبعادها المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية حيث أنها تأتي بمثابة الاداة المساعدة لتحقيق التمييز، وهي تأتي في المرتبة الثانية لتفعيل هذا المفهوم من خلال دعمها لتوفير الخدمات الالكترونية الى المواطنين سواء من العامة أو رجال الاعمال. (نوير، ٢٠٠٦، ص ٧)

وهذا ما تناولته اليه دراسة (بوخريص، ٢٠١٧) بعنوان "دور الحكومة الالكترونية في تحقيق التمييز التنظيمي" حيث استهدفت الدراسة تحديد أثر أبعاد الحكومة الالكترونية على التمييز التنظيمي، وتوصلت نتائج الدراسة أن الحكومة الالكترونية لها دور فعال تحقيق التمييز التنظيمي من وجهه نظر الادارة العليا والعملاء، وأنه لا يوجد اختلاف في ضرورة تطبيق الحكومة الالكترونية، وان هناك دعم متوسط للادارة العليا لتطبيق الحكومة الالكترونية.

وتعتبر الحكومة الالكترونية واحدة من اهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات الى محتوى رقمي ودعم البنية الاساسية لـ تكنولوجيا المعلومات.
(عبدالهادي، ٢٠٠٨، ص ٥).

وهذا ما أكدته دراسة (أحمد، ٢٠١٢)، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن الحكومة الالكترونية هي السبيل الناجح للارتفاع بالحكومة المحلية، وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل المعلومات متوفرة لكافة المواطنين.

ويرى الباحث انه يقع على عاتق مهنة الخدمة الاجتماعية مع باقي المهن العاملة في المجتمع السعي

عن الحقوق حيث صارت تلك التكنولوجيا تؤدي دوراً كبيراً وفعلاً في هذا المجال.

فاستخدام القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لترشيد دعائم الحكم الرشيد هو المقصود بالحكومة الإلكترونية، وذلك لتحسين تقديم الخدمات وتقديم المعلومات الموثوقة للمواطنين والتي تميز بالشفافية والتزاهة، وزيادة المعرفة وتشجيع المواطنين على مشاركة أعمق والالتزام من قبل صانعي القرار لتعزيز الشراكة بين المواطنين والقطاع الخاص والقطاع العام، حيث تحسن الحكومة الإلكترونية التفاعل بين المواطنين والحكومة والمنظمات الغير حكومية، كما تحسن من عملية صنع القرار.

لذلك تعد الحكومة الإلكترونية أحد الوسائل الحديثة للتيسير المنتهج من قبل العديد من الدول، وقد لا ينحصر هدفها الرئيسي في ضمان أمن انتقال المعلومات الإدارية فقط، وإنما هو تعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين جودة الخدمة العمومية للمنظمة، وهذا ما يخلق مناخاً تسوده الثقة والاحترام بين الإدارة والمواطن تجسيداً للديمقراطية الإلكترونية.

ولهذا تحرص المؤسسات على أن تكون في وضعية متميزة في أدائها، وتسعى إلى ترسیخ مقومات التميز المؤسسي الذي أصبح توجه عالمي في ظل الاستدامة ذات الأبعاد المتعددة لكي تستطيع البقاء والاستمرار في إداء نشاطها.

حيث يؤدي التميز المؤسسي إلى استمرار تطبيق المنظمة الاهلية أساليب في التطوير والتفرد، كاستخدام الحكومة الإلكترونية، فالمؤسسات المتميزة هي التي تمارس عملياتها وأنشطتها وفق معاني الجودة الفائقة بالاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتأسساً على العرض السابق لمدخل مشكلة الدراسة ونتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي هو: ما متطلبات تطبيق

التطورات التكنولوجية المعاصرة بكافة إشكاليها

وصورها المختلفة، وذلك من خلال:

١- وضع بعض المؤشرات الأساسية المرتبطة بتساؤلات الدراسة ووصف هذه المتغيرات وقدرة المنظمات في التعامل معها.

٢- تحديد المتطلبات التنظيمية للجمعية الاهلية وشكل العلاقة القوية بين المنظمات الاهلية بعضها البعض لتحقيق اهدافها، ولعل من ابرز هذه المتطلبات التكنولوجية والتي تتضمن اعتماد استراتيجية الحكومة الإلكترونية.

٣- تحديد أبعاد ومتغيرات الحكومة الإلكترونية كأحد المتطلبات والاساسيات الهامة الازمة لتطوير وتنمية عمل تلك الجمعيات الاهلية وصولاً لتميز ادائها المؤسسي.

٤- محاولة تطوير أداء العاملين بالجمعية بما يتواكب مع الاحتياجات المتعددة والمتحيرة لتحقيق التميز البشري كأحد المعايير الهامة للتميز المؤسسي.

٥- تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في الجمعية من أهم جوانب بنائها، والتي من خلالها تستطيع أن تقوم بالعمل على أكمل وجه، وتعتبر الحكومة الإلكترونية من الوسائل التكنولوجية التي تساعد الجمعية الاهلية على ذلك.

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

اتجهت العديد من المهن في ممارستها إلى استخدام تلك الأساليب الحديثة التي أصبحت تسهم بشكل قوى في زيادة فعالية وكفاءة الممارسة المهنية، وكان لمهنة الخدمة الاجتماعية نصيب من الارتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مختلف الوحدات التي تعامل معها سواء صغيرة أو كبيرة لتحقيق أهدافها بشكل أفضل، فنجد أنها تستخدم تلك التكنولوجيا في الاستشارات المهنية، والعلاج النفسي والأسرى، كما زاد استخدامها بشكل فعال في الدفاع

٢- تقدم مصر عالميا في مؤشر تنمية

الحكومة الإلكترونية حسب تقرير

الامم المتحدة الصادر ٢٠٢٠ فقد

احتلت مصر الترتيب (١١١) من

أصل (١٩٢) دولة، وجاءت أيضاً

ضمن الفئة المرتفعة أفريقيا في

ذات المؤشر، فقد احتلت مصر

الترتيب الثالث بعد تونس والمغرب.

(تقرير الامم المتحدة للحكومة

الإلكترونية، ٢٠٢٠)

٣- تبع أهمية الدراسة من أهمية

الجمعيات الأهلية ودورها الحيوى

والمؤثر في تحقيق التنمية،

خصوصاً في ظل المتغيرات والثورة

التكنولوجية الحالية، والتي يفرض

عليها مسايرة التطورات

التكنولوجية لتمارس الدور المتوقع

منها.

٤- تأتي الدراسة الراهنة في ضوء

التوجه المصري للتميز المؤسسي

من خلال اصدار وزارة التخطيط

والاصلاح الاداري دليل جائزة مصر

للتميز عام (٢٠١٩)

٥- ندرة الابحاث والدراسات - في

حدود علم الباحث - في إطار

طريقة تنظيم المجتمع والتي

أجريت على متغيري الدراسة

(الحكومة الإلكترونية - التميز

المؤسسي) ومتطلبات تطبيقها

بالمنظمات الأهلية، مما يجعل هذه

الدراسة متسمة مع الاحتياجات

البحثية والممارسية للطريقة.

٦- الاستفادة من التصور المقترن

لتطبيق الحكومة الإلكترونية

بالمجتمعات لتحقيق تميزها.

الحكومة الإلكترونية لتحقيق التميز المؤسسي

بالمجتمعات الأهلية؟

وينتبق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات

الفرعية الآتية:

١. ما المتطلبات التقنية لتطبيق الحكومة

الإلكترونية لتحقيق التميز المؤسسي

بالمجتمعات الأهلية؟

٢. ما المتطلبات الإدارية لتطبيق الحكومة

الإلكترونية لتحقيق التميز المؤسسي

بالمجتمعات الأهلية؟

٣. ما المتطلبات القانونية لتطبيق الحكومة

الإلكترونية لتحقيق التميز المؤسسي

بالمجتمعات الأهلية؟

٤. ما متطلبات الحماية الرقمية لتطبيق

الحكومة الإلكترونية لتحقيق التميز

المؤسسي بالمجتمعات الأهلية؟

٥. ما متطلبات الشفافية الإلكترونية لتطبيق

الحكومة الإلكترونية لتحقيق التميز

المؤسسي بالمجتمعات الأهلية؟

٦. ما متطلبات المشاركة الإلكترونية لتطبيق

الحكومة الإلكترونية لتحقيق التميز

المؤسسي بالمجتمعات الأهلية؟

٧. ما معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية

لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات

الأهلية؟

٨. ما مقتراحات تطبيق الحكومة الإلكترونية

لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات

الأهلية؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- التركيز العالمي على الحكومة

الإلكترونية كأحد المفاهيم الحديثة

والترويج لها عالميا في الوقت

الحاضر وأهميتها في تحقيق التميز

وتقديم الخدمات بصورة أكثر نزاهة

وشفافية.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى الاجابة عن تساؤل رئيسي هو: "ما متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟"

وينبع من التساؤل الرئيسي مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما المتطلبات التقنية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٢- ما المتطلبات الادارية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٣- ما المتطلبات القانونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٤- ما متطلبات الحماية الرقمية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٥- ما متطلبات المشاركة الالكترونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٦- ما متطلبات الشفافية الالكترونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٧- ما معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

٨- ما مقتراحات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية؟

سادساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المتطلبات

٢- التميز المؤسسي.

٣- مفهوم الحكومة الالكترونية.

٤- المجتمعات الاهلية

٧- أن الجمعيات الاهلية هي أحدى أجهزة تنظيم المجتمع، ومن هنا وجوب الاهتمام بها وأهمية تميز ادائها المؤسسي والتنظيمي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى تحقيق هدف رئيسي هو: "تحديد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية"

وينبع من الهدف الرئيسي مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

١- تحديد المتطلبات التقنية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٢- تحديد المتطلبات الادارية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٣- تحديد المتطلبات القانونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٤- تحديد متطلبات الحماية الرقمية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٥- تحديد متطلبات المشاركة الالكترونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٦- تحديد متطلبات الشفافية الالكترونية لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٧- تحديد معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٨- تحديد مقتراحات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية.

٩- التوصل الى تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالمجتمعات الاهلية .

(Webster Dictionary Of The English Language, 1997, p1071)

وأصطلاحاً تشير الحكومة الى "مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد من صنع اتخاذ القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل المنظمة. (ابو النصر، ٢٠١٥، ص ٤٧)

والحكومة الالكترونية كما يعرفها (الزهيري، ٢٠٢٠) بأنها: "سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بطار قانوني والتي تهدف الى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير رسمية بين الحكومة والمواطن وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات"

ويرى (Henri, 2012, P123) أن الحكومة الالكترونية هي توحيد طريقة العمل في كل الهيئات والادارات، بواسطة توفير الوسائل التكنولوجية، لإعادة التنظيم والاصلاح الاداري.

ويمكن تحديد المفهوم العامل للحكومة الالكترونية في هذه الدراسة الآتي :

- ١ - هي أسلوب للحكم والادارة بشكل الكتروني بما يحقق الجودة والتميز بالمنظمات الاهلية.
- ٢ - تعمل على رفع مستوى كفاءة وفاعلية الاداء المؤسسي بالجمعيات الاهلية.
- ٣ - تتيح الفرصة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطبيق دعائم الحكم الرشيد(الشفافية، المساءلة، المسؤولية الاجتماعية، الكفاءة والفعالية، المشاركة، العدالة الاجتماعية)

- ٤ - تمارس داخل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- ٥ - لا تمارس بطريقة عشوائية داخل المنظمات، ولكنها وفقاً لمؤشرات ومتطلبات ادارية وبنية تحتية تقنية وإدارة للموارد البشرية محاطاً كل ذلك بإطار قانوني.

٣ - التميز المؤسسي:

١- مفهوم المتطلبات

تعرف المتطلبات لغويًا بأنها: مصدر الفعل المبني للمجهول (طل ب) باعتباره ضروريًا لسد الحاجات وتلبية الرغبات.(منظور، ١٩٨٤ ص ١٢٧)

وأصطلاحاً: المتطلب هو الشيء الذي يتشرط تواجده أو يحتاج إليه أو هو شيء مطلوب(السكنري، ٢٠٠٠، ص ١٦٨).

وهناك من يعرف المتطلب بأنه "شيء يستلزم وجوده أو شرط يجب توافره ، وعلى هذا فالمتطلب هو الشيء الذي يطالب بإيجاده و تأكيده و قد يكون المتطلب شرطاً لتحقيق نتائج معينة" (Munir Boolbaki , 1996, p779

ويمكن تحديد المفهوم العامل للمتطلبات في هذه الدراسة بالاتي:

(أ) شيء معين يستلزم وجوده لتحقيق هدف ما، وهو تطبيق الحكومة الالكترونية.

(ب) هذه المتطلبات ضرورية بالنسبة للشيء المراد تحقيقه، وهي الحكومة الالكترونية.

(ج) هذه المتطلبات هي مجموعة الشروط الازمة لتحقيق المتطلبات الادارية والمتطلبات التقنية والمتطلبات القانونية ومتطلبات الحماية الرقمية في الجمعيات الاهلية.

٢- مفهوم الحكومة الالكترونية:

لنظم الحكومة لغويًا يتضمن العديد من الجوانب منها الآتي:

• الحكم: وهي ما تقتضيه من التوجيه والارشاد.

• الحكم: ما يتضمنه من السيطرة على الامور بوضع الضوابط التي تتحكم في السلوك.

• الاحتكام: وما يتضمنه من الرجوع الى مراجعات أخلاقية وثقافية والى خبرات سابقة.

• التحاكم: طلب للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الادارة وتلاعيبها بمصالح المواطنين.

٣. يعتمد على العمل المستمر والدورب على تحقيق التفوق عبر الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل.

٤. يعمل على إنجاز نتائج غير مسبوقة بالجمعيات الاهلية تتفوق بها على غيرها بفضل توظيف استراتيجية الحكومة الالكترونية

سابعا: الاجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية، والتي تستهدف الدراسة الحالية تحديد متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية بالجمعيات الاهلية من خلال الاستشهاد في هذا الوصف والتحليل بمعطيات الدراسات السابقة والإطار النظري المرتبط بموضوع الدراسة.

ثانياً: المنهج المستخدم:

واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع المسؤولين وأعضاء مجلس ادارة الجمعيات الاهلية التي وقع الاختيار عليها داخل محافظة اسيوط، وعينة عدديه للخبراء داخل محافظة اسيوط.

ثالثاً: أدوات الدراسة:

١- استماراة استبيان للمسئولين بالجمعيات الاهلية.

٢- دليل مقابلة للخبراء.

رابعاً: مجالات الدراسة:

١- المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة الميدانية على اربعة جمعيات اهلية داخل محافظة اسيوط وبيانها كالتالي:

لغويًا وردت كلمة التميز في المعجم الوسيط كاسم مصدر من الفعل (تميز) الذي يعني إمتياز، ويقال تميز القوم أي انفردوا ، ووردت كلمة Excellence في القاموس الموسوعي بمعنى تفوق ، امتياز، إتقان، إبداع: أي شيء يبدع به الشخص و يتميز به عن الآخرين.

وأصطلاحاً يعرف التميز بأنه: ممارسات متفوقة في إدارة المؤسسة لتحقيق أفضل النتائج.(جاد الرب، ٢٠١٠، ص ٤٣)

ويعرف (السلمي، ٢٠٠٧، ص ٢٤) التميز المؤسسي بأنه: حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي التي تحقق مستويات غير عادية من الأداء والتنفيذ للعمليات الانتاجية والتسويقية والمالية وغيرها في المنظمة، وما ينتج عنها من نتائج وإنجازات تتفوق على ما يتحقق المنافسون، ويرضي عنها العملاء وكافة أصحاب المصلحة.

بينما يعرف (Tregoe, 2015, p23) التميز المؤسسي بأنه الرؤية المتكاملة التي توجه قيادة المنظمة إلى تبني عمليات التحسين من أول العملية الإنتاجية إلى المنتج النهائي.

ويمكن تحديد المفهوم العامل التميز المؤسسي في هذه الدراسة فيما يلي:

١. حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي.

٢. يدعم ويشجع الإبداع والابتكار والاستثمار في الرأس المال الفكري وممارسة الأعمال بطريقة غير تقليدية في الجمعيات الاهلية.

جدول رقم (١)

يوضح المجال المكاني للدراسة

العنوان	اسم الجمعية	م
الوالدية- قسم ثان اسيوط- اسيوط.	جمعية عطاء بلا حدود	١
ابراج الشرق للتأمين- شارع الجيش- اسيوط	جمعية رجال الاعمال	٢

٣	جمعية سيدات الاعمال	ابراج عثمان بن عفان- ش الجمهورية- أسيوط
٤	جمعية الطفولة والتنمية	بني مر- مركز الفتح- أسيوط

- المتطلبات القانونية بمجموع أوزان(٤٢٥٨) . ومتوسط مرجع(٢٠٦) وبقوة نسبية(٨٧%).
- متطلبات الحماية الرقمية بمجموع أوزان(٤٢٣١) . ومتوسط مرجع(٢٠٥٩) وبقوة نسبية(٨٦,٥%).
- متطلبات الشفافية الالكترونية بمجموع أوزان(٤٠٦٧) . ومتوسط مرجع(٢٠٤٩) وبقوة نسبية(٨٣,١%).
- متطلبات المشاركة الالكترونية بمجموع أوزان(٤١٦٢) . ومتوسط مرجع(٢٠٥٥) وبقوة نسبية(٨٥,١%).
- إجابة التساؤل الثاني:

ما معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية؟

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية ان هذه المعوقات كما حددها المسؤولين تمثل في مقاومة المستفيدين لعمليات التحديث والتطوير، نقص الكوادر البشرية المهراء للتعامل مع آليات الحكومة الالكترونية، نقص المخصصات المالية اللازمة لشراء أجهزة تكنولوجية حديثة، عدم امتلاك جميع المستفيدين خدمات الاشتراك في الانترنت، قصور توافر خدمة الانترنت داخل الجمعية، ضعف ثقة المستفيدين من خدمات الالكترونية بالجمعية.

- إجابة التساؤل الثالث:

ما مقتراحات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية؟

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية ان هذه المقتراحات كما حددها المسؤولين تمثل في توفير الموارد المالية المناسبة لتشجيع العاملين على استخدام الحكومة الالكترونية، تحديث البيانات الخاصة بالعملاء المستفيدين بشكل مستمر، توفير كوادر بشرية مدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، انشاء وحدة داخلية مستقلة داخل الجمعية لتكنولوجيا المعلومات،

- ومن أسباب اختيار الباحث لهذه الجمعيات الاهلية:
 ١. تعد هذه الجمعيات الاهلية من المنظمات الرائدة في تقديم الخدمات للمواطنين.
 ٢. لها دور ملموس مجتمعاً، وتخدم فئات مختلفة من المواطنين ومناطق جغرافية متباعدة.
 ٣. الجمعيات معتمدة في عملها وفي تقديم الخدمات إلى العملاء على الوسائل التكنولوجية.
 ٤. تنوع الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات الاهلية.

٢- المجال البشري:
تم تطبيق الدراسة على

- أ- المسؤولين بالجمعيات الاهلية سالفه الذكر وبلغ عددهم(١٦٣) مفردة.
- ب- عينة عدبة من الخبراء قوامها (١٠) خبراء.

٣- المجال الزمني:
وهي الفترة الزمنية التي استغرقها الباحث في جمع البيانات من الميدان واستخلاص النتائج من (٢٠٢٠/٩/١٠) الى (٢٠٢١/١٠/٥).

ثامناً: النتائج العامة للدراسة:

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالمسؤولين:

- ١- إجابة السؤال الرئيسي للدراسة:
ما متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية لتحقيق التميز المؤسسي بالجمعيات الاهلية؟
حددت نتائج الدراسة هذه المتطلبات مرتبة تنازلياً من حيث الالهمية كما يلي:
 - المتطلبات الادارية بمجموع أوزان(٤٤٠) . ومتوسط مرجع(٢٠٧٣) وبقوة نسبية(٩١,١%).
 - المتطلبات التقنية بمجموع أوزان(٤٢٦٧) . ومتوسط مرجع(٢٠٦٢) وبقوة نسبية(٨٧,٢%).

العاملين بالجمعية والمستفيدين من خدماتها بنسبة (%) ٧٠، ثم يليها استطلاع رأي المستفيدين من وقت لآخر حول جودة الخدمات المقدمة بنسبة (%) ٦٠.

٦- متطلبات الشفافية الإلكترونية كما حدها الخبراء تمثلت في وضع شروط الحصول على خدمات الجمعية على الموقع الإلكترونية بنسبة (%) ٨٠، يليها الافصاح الإلكتروني عن عناصر المخاطر المتوقعة بنسبة (%) ٧٠، يليها تحديث البيانات والمعلومات على الموقع الإلكتروني بشكل دوري بنسبة (%) ٦٠.

٧- معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية كما حدها الخبراء تمثلت في اختلاف ثقافة الجمعية والعاملين بها عن الثقافة الإلكترونية حيث الرفض لما هو جديد بنسبة (%) ٨٠، يليها نقص الكوادر البشرية المدربة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بنسبة (%) ٧٠، يليها قصور البنية التحتية الأساسية للجمعية بنسبة (%) ٦٠، ثم يليها نقص المخصصات المالية للتحول نحو الحكومة الإلكترونية بنسبة (%) ٥٠.

٨- مقترنات تطبيق الحكومة الإلكترونية كما حدها الخبراء تمثلت في إشاعة ثقافة التدريب ونشر الثقافة الإلكترونية بنسبة (%) ٨٠، يليها توفير الكوادر فنية مؤهلة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بنسبة (%) ٧٠، يليها تهيئة البيئة المناسبة من البنية التحتية والتي تشمل شبكة اتصالات حديثة بنسبة (%) ٦٠، يليها توفير الميزانية المالية المناسبة (%) ٥٠.

تاسعاً: توصيات الدراسة:

١- ضرورة قيام طريقة تنظيم المجتمع متمثلة في المنظم الاجتماعي في إكساب ادارة الجمعيات والعاملين بها الخبرات والمعارف والسلوكيات لتحسين أداء الخدمة للمستفيدين من خلال التدريب الفعال والمستمر على كيفية تطبيق آليات الحكومة الإلكترونية ومفاهيم التميز المؤسسي.

توفير شبكة اتصال داخل اقسام الجمعية لتسهيل تبادل المعلومات بين الاقسام الداخلية.

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالخبراء:-

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن

١- المتطلبات التقنية كما حدها الخبراء تمثلت في توفير خدمة الانترنت بالجمعية بشكل دائم بنسبة (%) ٩٠، يليها تطوير وصيانة كافة أجهزة الحاسوب الآلي بالجمعية بنسبة (%) ٨٠، يليها توفير متخصصين بالجمعية للتدريب على الحاسوب الآلي بنسبة (%) ٧٠، وأخيراً إكساب مهارات تكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر (%) ٥٠.

٢- المتطلبات الادارية كما حدها الخبراء تمثلت في إقامة الدورات التدريبية للعاملين لكيفية استخدام الحكومة الإلكترونية بنسبة (%) ٩٠، يليها تشجيع العاملين على استخدام مع التكنولوجيا المعاصرة بنسبة (%) ٨٠، يليها توفير الميزانية المالية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية بنسبة (%) ٧٠.

٣- المتطلبات القانونية كما حدها الخبراء تمثلت في فرض التشريعات المناسبة لتطبيق آليات الحكومة الإلكترونية بالجمعية بنسبة (%) ٨٠، يليها الاعتراف القانوني بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجمعية بنسبة (%) ٦٠، يليها وضع لواح نظامية موحدة للحكومة الإلكترونية بالجمعيات الأهلية بنسبة (%) ٥٠.

٤- متطلبات الحماية الرقمية كما حدها الخبراء تمثلت في حفظ ملفات العملاء الكترونية بأنظمة سرية بنسبة (%) ٨٠، يليها تأمين المعلومات الخاصة بالجمعية بنظام محكم بنسبة (%) ٧٠، ثم يليها حماية المعلومات الإلكترونية من التلاعب بنسبة (%) ٦٠، وأخيراً التصدي للتهديدات الإلكترونية بالجمعية بنسبة (%) ٥٠.

٥- متطلبات المشاركة الإلكترونية كما حدها الخبراء تمثلت في الاعتراف بحقوق العملاء المستفيدين في المشاركة ضمن إطار فعال للحكومة الإلكترونية بنسبة (%) ٩٠، يليها تشجيع الاتصال الإلكتروني بين

- ٢- نشر ثقافة الحكومة الإلكترونية بين رؤساء مجالس ادارة الجمعيات الأهلية من خلال إقامة مؤتمرات ودورات توعية متخصصة.
- ٣- تطبيق أبعاد الحكومة الإلكترونية، وبالتالي تحقيق التميز المؤسسي.
- ٤- تركيز اهتمام الجمعيات الأهلية على ممارسة وتطبيق الحكومة الإلكترونية لأنها منهجية ملائمة للتعامل مع البيئة التنافسية، ويزيد من فرص التميز في اداء تلك الجمعيات.
- ٥- ضرورة عمل دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات خاصة بتقنيات الحكومة الإلكترونية.
- ٦- العمل على توسيع المشاركة الإلكترونية بين الجمعيات الأهلية.
- ٧- ضرورة تهيئة كوادر بشرية ماهرة للتعامل مع آليات الحكومة الإلكترونية.
- ٨- ضرورة توفير المخصصات المالية المناسبة للتحول نحو الحكومة الإلكترونية.
- ٩- إعطاء إدارة التميز الاهتمام الكافي من قبل الجمعيات الأهلية.

قائمة المراجع

- والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، بكلية الآداب والعلوم بالمرج، العدد (٤٠).
تقدير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية (٢٠٢٠)، متاح على <https://01gov.com/un-egovernment-survey-2020> جاد الرب، سيد محمد (٢٠١٠). الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية، القاهرة، مكتبة الفكر العربي.
حسانين سيد أبو بكر. (١٩٨٥) طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
عبد الهادي، أحمد إبراهيم. (٢٠٠٨). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلة ٢٤، العدد (٢).
عللي، هودا(٢٠٠٥). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلوغ سياسة اتفاق للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية.
قديل، أمانى(١٩٩٤). الجمعيات الاهلية في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام.
نوير، طارق (٢٠٠٦). الحكومة المعلوماتية في الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
ناجي، أحمد. (٢٠٠٧). التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
منظور(١٩٨٤). لسان العرب، القاهرة، دار المعرفة.
Elmen, j thopman, (1987).voluntary agencies encyclopedia of social work, (N.Y.N.A.S.W).
Henri François Gautrin(2012).
gouverner ensemble, édition panphile le may, Québec.
Munir Boolbaki, (1996).Al-mawrid, Dar El-Ilm lil-Malayen, Beirut.
أبو النصر، مدحت محمد (٢٠١٥). الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر.
(٢٠٠٧). إدارة منظمات المجتمع المدني، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع.
أحمد، محمد عصام، وأخرون. (٢٠١٢). جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحكومة الإلكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (٩٣).
الرافعي، سحر قدوري(٢٠٠٩). الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
الزهراني، سعود.(٢٠١٦).مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي، الباحة، النادي الادبي في الباحة، الطبعة الثانية.
الزهيري، طلال ناظم(٢٠٢٠) الحكومة الالكترونية والحكومة الالكترونية، متاح على <http://drtazzuhairi.blogspot.com>
السكري، أحمد شفيق. (٢٠٠٠).قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية.
السلمي، علي(٢٠٠٧). متطلبات الكفاءة وتحسين العائد على الاستثمار في التدريب، الرياض جريدة الرياض، الغرفة التجارية الصناعية.
المليجي، رضا إبراهيم. (٢٠١٢) إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع.
بدوى، هناء حافظ . (٢٠٠٢) . إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
بوخرص، السنوسى سليمان. (٢٠١٧). دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي: مجلة العلوم

- Olsen, E. (2007). Strategic Planning For Dummies. indiana: wiley publishing.
- Samson, D., & Challis, D. (2002). Patterns of business excellence. Measuring Business Excellence (Vol. 6). australia: <https://doi.org/10.1108/13683040210431428>
- Scott, Richard W.(1992). Organization, Rational, Natural and opens teams, third edition, new Englewood cliffs practice hall, U.N.A.
- Tregoe, Kepner (2015), "The path to manufacturing excellence", available at: www.kepner-tregoe.com.
- Tregoe, Kepner (2015), "The path to manufacturing excellence", available at: www.kepner-tregoe.com.
- Vijaya S. M. & Jiju A.(2018). A conceptual Lean Six Sigma framework for quality excellence in higher education institutions, International Reliability & Journal of Quality Management.
- Webster Dictionary Of The English Language.(1997).New york and publication, I.N.C.
- zairi, m. (2005). Excellence toolkit delivering sustainable performance. new york, E-TQM College Publishing House.